الرد على صاحب الرد على

التحقيق الجيلاني

عبدالرحمن بن ماجد الزرعيني الرفاعي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الرب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه امعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين.

فقد نشر الاخ الكريم المهندس رافع الدبي الطائي ردا على بحثي "التحقيق الجيلاني" واشتمل على ملاحظات ومناقشات لعدد من المواد الواردة فيه.

ولاهمية ما طرحه الاخ المهندس فقد ارتأيت ان ارد عليه بهذه الرسالة التي اسميتها "الرد على صاحب الرد على التحقيق الجيلاني" وفيها ابين بعض الامور الصواب التي اشار لها الاخ الكريم وبعض الامور التي وقع فيها لديه لبس او لم ينتبه اليها.

اولا: أشار في صفحة 1 حيث يقول :

> (انظر الملحق رقم (1)). وبعد أن اطلعت على البحث الواقع في 47 صفحة وجدت أن الباحث الكريم وقع وللأسف الشديد في خطأ كبير غالبا ما يقع فيه الباحثون في هذا المضمار ألا وهو الحكم المسبق على قضية البحث ومحاولة إيجاد الأدلة والبراهين التي تؤيد ما يذهبون إليه مبتعدين عن المنهج العلمي القاضي بالوقوف على الحياد حتى يترجح لدى الباحث احد الرأيين الرفض أو القبول

وأرد بالقول: أنني كنت محايدا تماما بالتعامل مع الادلة وسيتبين لكم ذلك من خلال الاجابة على ملاحظات الاخ الكريم، ولكن حيث اني مقتنع بصحة النسب الجيلاني فان الهدف الرئيسي للبحث هو تبيين صحة هذا النسب وفقا لما هو متاح لدينا من مصادر مؤيدة ومعارضة وكلمة التحقيق تعني المقارنة بحيادية وعدم اسقاط الادلة بشكل غير علمي، اما النفس العام للبحث واستخدام الكلمات التي تؤيد ما أؤمن به فلا علاقة لها بمصداقية البحث مادامت الادلة تطرح وتناقش بشكل مفصل واي تجاوز يمكن ان يلحظه القاريء بعينه.

ولعلي اوافق الاخ المهندس بضرورة تجنب استخدام الفاظ فيها احكام عاكمة مسبقة مثل التكلم عن حصول تدليس في بعض المصادر في مقدمة البحث ولكن حقيقة ذكر ذلك لا يتجاوز تقديم هذا الاستنتاج الذي سيصل له القاريء في الرسالة ووضعه في مقدمة البحث ولعل تجنبها افضل.

ثانيا: أشار في صفحة 6 حيث يقول:

. ورد إن نقابـة الإشـراف كانـت بيـد الجيلانيـين معتبـرا هـذا دليـل علـى صـحة الانتسـاب ، فـي حـين إن الجيلانيـين لـم يتسـلموا منصـب النقابـة إلا بـأمر مـن السلطان سليمان القانوني عـام 941 هـ بعد احتلالـه بغداد وطـرده الصـفويين[1]

وأرد بالقول: أساسا انا لم اذكر استلام الجيلانيين لنقابات الاشراف كدليل على صحة انتسابهم وانما ذكرته بمعرض توصيف الحال وانتقالهم من ضبط انساب الاشراف دون وجود اعتراضات مشهورة على ذلك وتحولهم الى الوقوع تحت دائرة التشكيك ويبدوا ان الاخ المهندس فهم من التديم غير المراد منه، حيث لو كنت اعني استخدام هذا الامر كدليل لكنت ذكرته في صدر البحث وعددت اسماء النقباء ونحو ذلك، فارجوا الانتباه.

كما ان هناك معلومة على الهامش وهي ان تعيين نقيب الاشراف سواء كان من السلطة الحاكمة او غيرها ليس مثلمة بحق النسب، فقد كانت هناك امصار خارج سلطان الحكم العثماني (مثل المغرب واليمن في بعض الازمان) وكان من فيها من محققين ومؤلفين يثبتون نسب الشيخ، فالقصد هنا واضح بالاشارة الى ان نسب ال الشيخ كان من الشهرة في حينه بمكان حتي يستلموا نقابات الاشراف ، واعيد وأؤكد اني لم استخدم هذه المعلومة باثر رجعي لاثبات النسب.

ثالثا: أشارفي صفحة 7 حيث يقول:

1. أورد الكاتب في الصفحات 8 ، 9 ، 10 أسماء عددا من رجال العلويين ممن هاجروا إلى جيلان واستقروا فيها معتمدا على مصادر من القرون الخامس السادس والسابع الهجرية وهذا لا يجزم بهجرة أجداد الشيخ عبد القادر ولا ينفيها لذا لا يعد دليلا على إن والد الشيخ أو جده كانوا ممن استوطنوا جيلان و نسبوا لها .

وارد بالقول: وهذا ليس له علاقة بالمقصود من الباب، حيث ان ما اوردناه من ذكر الاشراف في جيلان كان له هدف واضح تماما وهو بيان ان هناك اشراف في جيلان على عكس ما كان يروج له بعض من يطعن بنسب الشيخ من ان جيلان مقتصرة على الفرس، وليس كما فهمه الاخ الكريم ولو كان على ما فهمه لكان الواجب علينا ان نجلب نص الهجرة وهو ليس موجودا.

لكن مالم يلتفت له الاخ الكريم، هو ان المصادر اشتملت على تفاوت في الاسماء المذكورة حيث كان هناك بيت او بيتان انفرد فيهما كل مصدر عن الاخر وهذا يؤكد احتمالية سقوط بيوت من ان تذكر كما سقط ذكر بيوت من كتب واستدركتها كتب اخرى، لذلك وجب التفريق هنا فهذا ليس من ادلة ثبوت النسب المباشرة وانما هو رد على من كان يزعم ان جيلان مقتصرة على الفرس.

رابعا: أشار في صفحة 8 حيث يقول:

1) يقول الاخ الكريم:

> إن المصادر التي ذكرها الكاتب لم تذكر نسب الشيخ العلوي خاصة وان مؤلفيها كانوا معاصرين لزمن ظهور الشيخ كقطب واشتهار أمره بين المسلمين .

أرد بالقول: المصادر هذه (التي ذكرت الاشراف في جيلان) كل منها فيه سقط لعدد من البيوت العلوية وقد ذكر ابن الفوطي ان الشيخ عبدالقادر لم يكن يعتد بنسبه فهذا يفسر عدم حصول ذكر له في كتب الانساب، كما ان البيت الذي هاجر الى جيلان هو بيت واحد فقط من ذرية يحيى الزاهد فلم يكن هناك تجمع كبير لهم حتى يستنكر عدم اشتهارهم ومكان سكنهم كان في منطقة اسمها بشتير وهي منطقة من بلاد جيلان واسعة الاطراف وبالتالي فان عدم ذكرهم في هذه المصادر امر لا يخالف اي منطق، وهناك بيوت في الديلم سقطت من بعض المراجع وذكرتها اخرى لاحقا حتى بعد زمن الشيخ عبدالقادر عند الطقطقي ابن عنبة فهذا امر لا يضر.

2) يقول الاخ الكريم:

> ذكر الكاتب ثبوت هجرة عبد الله بن محمد دون ذكر المصـادر وهذا يعني انه قدم حكما مسبقا بثبوت هجرة أجداد الشيخ ونسبه الحسني .

أرد بالقول: للتوضيح لم اذكر ان "عبدالله بن محمد" هاجر **!!** بل قلت ان من هاجر هم ابناءه (انظر الصورة من التحقيق الجيلاني صفحة 10)

خلاصة

استقر الاشراف في جيلان قبل زمن الشيخ عبدالقادر بمئتي عام تقريبا. ويلاحظ ان بعض الفروع التي استقرت هناك لم يحصل عليها تفصيل لاحق في اي من كتب الانساب الا من انتقل الى الديلم والعراق لاحقا، كما يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار ان هجرة ال بيت الشيخ من الحجاز لجيلان كانت متأخرة ولم يمكثوا هناك طويلا (ربما 50 عاما فقط) حيث ان المهاجر هو والد الشيخ موسى بن عبدالله بن محمد بن يحيي الزاهد وقد هاجر الشيخ لبغداد وهو شاب فهذا يرجح ان مدة مكوثهم لم تكن طويلة لذلك فان فترة انقطاع الشهرة هذه مبررة بالهجرة.

والفكرة صحيحة فقد كان من الواجب علي الاشارة الى (باب هجرة ابناء عبدالله بن محمد بن يحيى الزاهد خارج الحجاز) والتي ذكرت فيها مصادر الهجرة "لابناء" عبدالله بن محمد وهو عمدة الطالب صفحة 130 النسخة النصية كون هذا الباب فيه التفصيل والشرح للمسالة وليس اعطاء حكم مسبق في باب سابق لذلك الباب وساتفادى هذه النقطة في الطبعة الثانية بذكر المصدر على الهامش باذن الله.

3) يقول الاخ الكريم:

> ورد في الخلاصة (إن مدة مكوثهم لم تكن طويلة لذلك فان فترة انقطاع الشهرة هذه مبررة في بالهجرة) وهذا مع فائق تقديري ليس صحيحا ذلك لأن مدة الخمسين سنة المذكورة لا تسمح بضياع النسب فهي فترة جيلا واحدا فقط لان النسب يحتاج إلى أجيال عديدة تختلط بالمجتمع الجديد الذي هاجرت له كي تنسى نسبها وتتكلم بلسان غير لسانها ولأن من المنطقي إن الأب يبلغ الابن عن نسبه وعشيرته عندما يعيش بعيدا

ارد بالقول: بل الخمسين سنة تسمح بضياع "شهرة" النسب !

لنتذكر اننا لا نتحدث عن هجرة قبلية كبيرة من مكان الى مكان، نحن نتحدث عن بيت ، ويبدوا انه رجل واحد هاجر وتزوج في قرية بشتير من قرى جيلان ! فمالذي يجعلنا نتوقع ان يشتهر النسب ! كم عالما خرج علينا من بشتير ؟ كم مؤلفا نسب اليها؟ كم رحالة زارها ؟ كم نسابة فصل في انساب اهلها ؟ كم مرة ذكرت في كتب الانساب؟ بالكاد نجد ذكرا لجيلان بالرغم من انها "بلاد عظيمة" وراء الديلم كما وصفها البعض، وهنا اظن ان الاخ الكريم حمل الامر فوق طاقته كثيرا جدا.

كما ان اللسان يضيع بسهولة لو سكن بين قوم من العجم وتزوج منهم.

فالمنطق يعتبر البعد الجغرافي عن مناطق التدوين، اما ان نعامل بشتير كبغداد فهذا غير منصف، كما ان هناك امرا اخر فكتب الانساب كانت تدون من عرف خبرهم، كمثال كتاب منتقلة الطالبية ذكره مؤلفه انه سجل من التقى بهم او ببعض بنيهم او من اخبر عنهم.

4) يقول الاخ الكريم:

د- لو أجرينا عملية حسابية بسيطة لما ورد في الفقرات أعلاه نجد وحسب المصادر إن الشيخ هاجر سنة 488هـ[1] من جيلان إلى بغداد وهنا تكون الهجرة بحدود سنة 438 هـ .

488 – 50 = 438

ومن المنطقي والمشهور بين الناس أن يكون والد الشيخ حين هجرة الشيخ إلى بغداد في العقد الخامس من عمره ما بين 40 و 50 سنة وهذا يعني إن ولادة موسى بن عبد الله تكون بحدود سنة 438 هـ أو قبلها بقليل هذا على فرض إن مدة الـ 50 سنة صحيحة وبالتالي تكون هجرة والد الشيخ وهو رضيع أو صغير السن وهذا مخالف لمنطق العقل وعليه يكون جد الشيخ هو المهاجر وليس والده في حين إن الكاتب يذكر أن المهاجرين هم أولاد عبد الله بن محمد بن يحيى وليس عبد الله بن محمد ذلك لأنه وافق ابن عنبة في إن عبد الله رجلا حجازيا لم يهاجر كما جاء في صفحة 28 من البحث وهنا يقع الكاتب في تناقض .

أرد بالقول: المعادلة التي قدمها الاخ الكريم فيها افتراض غير ملزم ارهقها وجعلها غير منطقية وهو ان يكون عمر موسى جنكي دوست والد الشيخ عبدالقادر بين ال 40 وال 50 زمن هجرة الشيخ عبدالقادر الى بغداد وهذا ليس شرطا ابدا، يحتمل ان يكون والده بال 60 او ال 70 والضابط هنا هو الطبقة التي ينتمي لها والد الشيخ بالاضافة لاقصى عمر مقبول له عند هجرة الشيخ.(انظر الجدول في)

وعندما نقول (لم يمكثوا هناك طويلا ربما 50 عاما فقط) فانها لا تحسب كما تمت الاشارة اليها وانما تحسب على وجه اقصى الاحتمالات الممكنة منطقيا مع مراعاة ان طبقة موسى جنكي دوست قياسا على التسلسل النسبي وعلى تاريخ ميلاد الشيخ عبدالقادر ستكون **قرابة 430 هجري**، وللتبسيط سارتبها كما في الجدول التالي:

العمر الافتراضي المقبول لموسى جنكي دوست عند الهجرة الى جيلان	تاريخ الهجرة الافتراضي الى جيلان	العمر الافتراضي لموسى جنكي دوست عند ولادة الشيخ عبدالقادر	مدة المكوث في جيلان حتى هجرة الشيخ عبدالقادر الى بغداد سنة 488 هجري	تاريخ ميلاد موسى جنكي دوست بناءا على المعطيات السابقة	الراي في زمن ولادة موسى جنكي دوست والد الشيخ عبدالقادر
20 عاما	458 هجري	33 عاما (منطقي جدا)	30 عاما	438 هجري	مقبول
20 عاما	448 هجري	43 عاما	40 عاما	428 هجري	مقبول
20 عاما	438 هجري	53 عاما (على حد المقبول)	50 عاما	418 هجري	مقبول
30	438 هجري	63 عاما (بعيد نوعا ما)	50 عاما	408 هجري	ينزل في تاريخ ميلاده عن طبقته
40 عاما	438 هجري	73 عاما (مستبعد)	50 عاما	398 هجري	يبتعد عن طبقته كثيرا

نلخص الجدول بما يلي، ان اقصى مدة منطقية يمكن ان يكونوا مكثوها في جيلان لن تتجاوز ال 50 عاما وفقا للمشهور من احوال الناس ووفقا لتسلسل موسى جنكي دوست على عمود النسب الحسني ووفقا لتاريخ ميلاد الشيخ عبدالقادر وربما تكون اقل بكثير (25 عاما) مثلا، لكنها لن تتجاوز ال 50 عاما وفقا للمنطق، وهذا هو مقصود الرقم.

اما ان نرهق النص ونحمله ما لا يحتمل فسيدفعنا بلاشك الى افتراض ان من هاجر هو جده وليس والده وهذا غير صحيح ابدا في ما يبدوا.

خامسا: أشار في صفحة 9 حيث يقول:

> إن الكاتب هنا تناسى إن اسم أو لقب (جنكي دوست) ذكرته بعض المصادر القديمة بأنه اسم وأوردته في سلسلة نسب الشيخ عبد القادر وخاصة مصادر التاريخ وعليه فقد اعتبرهم الكاتب من المدلسين أما المصادر التي اعتبرته لقبا فهي المصادر التي يغلب على مؤلفيها طابع التصوف وهؤلاء اعتبرهم الكاتب من غير المدلسين وهنا فهو يميل إلى جانب المثبتين للنسب دون أن يحلل أو يدقق مقالات المؤلفين .....

أرد بالقول:

1) الاستدلال غير صحيح فهناك من اعتبره اسما ولم اعتبره مدلسا (الدمياطي، ابن الفوطي، الصفدي، الكتبي، ابن رجب الحنبلي ، ابن ناصر الدين، راجع صفحة 19، 20 من التحقيق الجيلاني) !!!!

2) انا لم اعتبر ان من ذكر "جنكي دوست" كإسم مدلس ولا ادري اين النص الذي اقول به تلك المقولة !!!!

3) انا ايضا لم اعتبر ان من لم يثبت نسب الشيخ مدلس وحاشا ان اتهم ائمة اعلام مثل الامام الذهبي وابن كثير والكثيرون غيرهم بذلك وهذا استنتاج غريب !!

4) الاختلاف في سرد "جنكي دوست" كلقب او اسم لا يندرج ابدا ضمن التدليس الا اذا تعمد الناسخ في نيته لكن ليس له اثر فالسقط والتصحيف وارد بقوة ولو تتبعت المخطوطات لوجدت اخطاءا اكثر فداحة من ذلك.

ولكن التدليس والدس هو باضافة نصوص او كلمات تقلب وتغير المعنى او باضافة محتوى كاذب كما بينا في مخطوطات عمدة الطالب وفي الكتب الملفقة، اما الاختلاف في سرد اسم فلا يقدم ولا يؤخر كثيرا ومن المتفق عليه ان صحة العمود ليست شرطا لتمام النسب.

سادسا: أشار في صفحة 10 حيث يقول:

إن الذين تلقبوا بالألقاب الأعجمية كانوا قد استوطنوا بلاد العجم أما كون جنكي دوست لقبا لعبد الله بن محمد وهو كما معروف لقبا أعجمياً يستوجب هجرة عبد الله بن محمد إلى بلاد الجيل ولقد ذكرنا سلفا إن هذه الهجرة لم يجزم بأمرها وبالتالي ليس بالإمكان الجزم إن جنكي دوست لقبا وليس اسماً .

أرد بالقول: كما قلت سابقا المهاجر ليس عبدالله بن محمد وقد راجعت التحقيق القادري ولم اجد الجملة التي اقول بها انه هاجر، وانما المهاجرون هم ابناؤه، (محمد) جد ابن عنبة (عمدة الطالب ص 130) و(موسى جنكي دوست) كما يقول مثبتي نسب الشيخ عبدالقادر.

اما عبدالله بن محمد فلم يقل مصدر صحيح انه هاجر ولم اذكر انا ذلك ابدا !!!

ماذكرته ان المهاجر هو والد الشيخ وهو ابن عبدالله بن محمد.

انظر الصورة من التحقيق الجيلاني صفحة 14

هجرة أبناء عبدالله بن محمد بن يحيى الزاهد خارج الحجاز

وقد ورد في عمدة الطالب عند اعقاب عبدالله بن محمد (صفحة 130) :

" فمن ولد عبد الله بن محمد ، محمد الوارد من الحجاز الى العراق ابن يحيى بن عبد الله هذا، أعقب من رجلين علي عنبة وحمضي"

سابعا: أشار ايضا في صفحة 10 حيث يقول:

> إن الكاتب أراد من خلال ذكر من هاجروا إلى جيلان من رجال آل البيت وألقاب البعض منهم الأعجمية الإيحاء بأن جنكي دوست لقبا أعجميا الحق باسم الشيخ كون أجداده هاجروا إلى بلاد الجيل في طبرستان من ارض فارس وهو هنا يناقض ما أورده الدكتور جمال الدين الجيلاني من إن بلاد الجيل هي في ارض العراق[2] فلو كانت في ارض العراق العربي فمن أي أتى اللقب

أرد بالقول: انا لم اقل انها جيل العراق بل هي جيلان طبرستان (راجع التحقيق الجيلاني صفحة 8 الفقرة الاولى) وكلام الدكتور جمال هو رايه الذي احترمه ولكن اخالفه وأؤكد ان النصوص الصحيحة كلها تشير ان جيلان هي التي في طبرستان وحتى الهجمة التي في لسان الشيخ لم تكن لتكون عنده لو كان في جيل المدائن، هذا رايي الذي اؤمن به.

ثامنا: أشار في صفحة 11 حيث يقول:

ذكر الكاتب في صفحة 12 المقطع الأول (عبد الله بن محمد بن يحيى جد ابن عنبة والشيخ عبد القادر) في حين إن هذا ما ذكره صاحب التذكرة[1] (راجع ص 46 من البحث) أن عبد القادر هو ابن موسى بن يحيى وبالتالي فهو يلتقي مع ابن عنبة في يحيى الزاهد إلا إذا كان المعني بما ورد في التذكرة هو غير الشيخ عبد القادر (قدس)

أرد بالقول: لقد بينت في اكثر من موضع ان ما ورد في كتاب التذكرة هو **ذيل** على الراجح ، ولكن لو لاحظ الاخ الكريم فحتى عمود ابن عنبة سيق ايضا خطئا الى محمد بن يحيى **!!** مع ان ابن عنبة نفسه ذكر عمود نسبه مرورا بعبدالله بن محمد بن يحيى، فهذا خطأ واضح ومن غير الانصاف ان نعتمد عمود ابن عنبة ونتغاضى عن الخطأ فيه وبنفس الوقت نفترض ان عبدالقادر بن موسى ليس الشيخ الجيلاني فهذا تناقض، فالامر واضح ولم تخرج هذه الاسماء في ذرية يحيى الزاهد عن الشيخ عبدالقادر وعن ابن عنبة وسقط اسم او اسمين متكرر جدا، كما اني ايضا لم اعتمد على هذا النص في اثبات النسب لعلمي انه تذييل واضح على عكس ما أشار الأخ من اني فعلت.

تاسعا: أشارايضا في صفحة 11 حيث يقول:

2. ذكر الكاتب في صفحة 12 المقطع الثالث (ولكن حتى يعرف الطاعنون إن آل بيت الشيخ الكيلاني هم من حفظ النسب وهم من أشهروه ولو كانوا أدعياء لكانوا انتسبوا إلى بطن معروف في زمانهم) .

هذا الكلام مردود ذلك إن معظم المدعين للنسب ينتسبون إلى بطون غير معروفة وربما هي من اختراعهم وهذا اسلم لهم لأنهم لو كانوا ادعوا الانتساب إلى بطن معروف لأصبح من اليسير كشف ادعائهم والحكم ببطلان نسبهم ولأن البطون المعروفة مثبتة أسمائهم لدى النقابة مما يكشف ادعاء المدعين .

أرد بالقول:

1): كيف ينتسبون الى بطون غير معروفة؟! مهما حاولوا سيضطرون في النهاية ان يصلوا عمودهم بشخص ذكرته كتب الانساب اليس كذلك؟؟؟ في حالة الجيلاني الكتب ومن القاضي نصر كانت تتوقف عند يحيى الزاهد فمن اين اتى بالاسماء الاخرى (عبدالله بن محمد بن يحيى) !!! وحتى بعد وفاته فكتاب الاصيلي (سناتي اليه في حينه) المكتوب فيه في عمود ابن عنبة هو عنبة بن محمد بن يحيى الزاهد مع اسقاط اسم "عبدالله" في اغلب النسخ (طبعا على افتراض ان النص اصلي وليس ذيلا) ، ثم ياتي ابن عنبة قرابة 800 هجري ليؤكد وجود اسم عبدالله !!

ان الانتساب لعبدلله بن محمد وفقا لما تقدم ليس له قياس على ما يفعله الادعياء ابدا، والفارق واضح.

عاشرا: أشارايضا في صفحة 11 حيث يقول:

> وكما هو معروف ومدون في كتب الأنساب إن أول من ادعى النسب الحسني أو أشهره هو القاضي نصر بن عبد الرزاق بن عبد القادر المتوفى سنة 633 هـ كما ورد في صفحة 28 من البحث أي قبل سقوط بغداد بيد هولاكو وان نقابة الطالبيين كانت عاملة والنقيب فيها هو الطاهر أبو عبد الله الحسين بن الحسن الكوفي الأعرجي[2] وهذا يعني إن رد النسب كان بصفة رسمية شرعية من نقابة الطالبيين وهي المسئولة عن حفظ الأنساب العلوية وهذا هو السبب في عدم ذكر نسب الشيخ عبد القادر (قدس) لان دعوى النسب كانت في بداية القرن السابع ولو كانت الدعوى مقبولة لكانت المصادر النسبية والتاريخية في القرن السابع قد ذكرت الشيخ خاصة وهو من وفيات القرن السادس إلا إذا شككنا في مصداقية مصادر النسب التي اجمع على مصداقيتها جميع النسابين والمؤرخين .

أرد بالقول: ومن جزم ان النسب تم رده بصفة رسمية، لازال امامنا عدة احتمالات:

أ) ان يكون طلب منهم بينة غير متوفرة ويحتمل هذا بسبب ظروف هجرتهم، ولتلاحظ اننا لو اعتمدنا نص الطقطقي عن عدم الحاق نسبهم وعن اعقاب محمد الوارد من الحجاز انهم "في صح" فهذا يعني ان نسب ابن عنبة ايضا لم يعتمد زمن النقابة، ولكنه لاحقا ثبت واتفق عليه، وبذلك يثبت نسب الشيخ لانه اقدم منه ذكرا في المصادر البغدادية.

ب) ان يكون الامر لم يرفع للنقابة اصلا، وهذا وارد لاسباب تتعلق بالحساسية المذهبية التي ترتبت على بعض الاختلافات العقدية، وان كنت استبعد هذا الاحتمال.

ج) ان يكونوا الحقوا وسيكون الحاقهم بعد 600 هجري، وهذا الاحتمال سيسهل التاكد منه لو عثرنا على نسخة اصلية من مشجر العبيدلي دون تذييلات، فان كان ورد اسمه فيها فهذا يعطي اشارة لا باس بها انه الحق كون مشجر العبيدلي معاصر لحقبة ماقبل وما بعد النقابة مع مراعاة ان المشجر فيه اخطاء كما ذكر ابن الطقطقي.

اما افتراض ان النقابة لها اعلانات دورية كالتلفاز يترقبها الناس لمعرفة من قبل فيها او لم يقبل حتى يدونوهم في كتبهم (اتحدث هنا عن كتب التاريخ والتراجم التي لم تذكر الشيخ قبل 700 هجري، فهذا فيه الكثير من التكلف)

وفي النهاية ليس لدينا الا نص الطقطقي الذي تناولناه في اكثر من من باب (انظر التحقيق الجيلاني صفحة 25 وانظر ردودنا هنا في هذه الرسالة) ولا يصلح لوحده للقطع بان دعوى النسب ردت خصوصا ان النقابة ضاع الكثير من سجلاتها في هجوم التتار .

حادي عشر: أشارايضا في صفحة 12 حيث يقول:

الذي اظهر فيه القاضي نصر نسبه العلوي وقال ابن الطقطقي ما نصه (والى هذا التاريخ وهو شهر رمضان المبارك سنة ثمان وتسعين وستمائة لم تقم البينة الشرعية بصحته فلذلك لم يلحق) وهذه إشارة واضحة على أنهم طولبوا ببينة شرعية على صدق الدعوى فعجزوا عن ذلك والكاتب حفظه الله قد اغفل أو تغافل عن هذه المعلومة ونحن هنا أمام ثلاثة امور وهي أما أن نرفض كلام ابن الطقطقي ونتهمه بالتدليس وعليه سيكون هناك طعنا في الكثير من انساب العلويين أو أن نصدق إن دعوى القاضي نصر قد ردت أو انه لم يدعيها ونسبت إليه لاحقا شأنها شأن الكثير من الأمور التي نسبت إلى أقطاب الصوفية الكبار والله اعلم

أرد بالقول: كلا لم اتغافل عنه بل افردت له صفحة كاملة في البحث وذكرت الاختلاف في المخطوطات التي ذكرت لم "يقم البينة" بدلا من "تقم البينة" وارجوا ان تراجع صفحة 25 من التحقيق الجيلاني ففيها تفصيل.

ولا يحصرنا الامر امام ما ذكره الاخ الكريم من احتمالات وهي اتهام الطقطقي بالتدليس او نصدق رد دعوى القاضي نصر او انه لم يدعيها، بل لازال هناك احتمالات اخرى اسهلها ان يكون النص مدسوسا على مشجر الاصيلي، او ان الدعوى لم ترفع اصلا للنقابة او انها رفعت وحصل عليها خلاف وكتب الانساب تعج بالكثير من الامثلة التي يحصل فيها خلاف بين النسابة على اثبات عقب او انتساب!

ثاني عشر: أشار في صفحة 13 حيث يقول:

> ذكر الكاتب في فقرة الخلاصة ص 13 ما نصه (بالمقابل فإن أول من أشهر ذكره هو القاضي نصر بن عبد الرزاق وهو معاصر لعنبة الأصغر وكلاهما في العراق فعرفه الناس من القاضي نصر وليس من عنبة الأصغر وهذا يدل على إن النسب لم يدعى وإنما أشهر فليس له سابق كما رأينا)
>
> أ- ذكر الكاتب في الفقرة 7 إن كتاب التذكرة الذي ورد فيه ذكر الشيخ عبد القادر مذيل وذكر السبب في ذلك وقد وافقناه على رأيه إلا انه عاد واستند عليه هنا .

أرد بالقول: انا لم استند في الخلاصة على كتاب التذكرة !!! بل اشرت الى تحقيقات الاصيلي والتذكرة التي تدعم ان ماورد فيهما تذييلات ليست من الاصل !! ويبدوا انه لم يتم الانتباه لكلمة "التحقيقات".. انظر الصورة.

خلاصة

نلاحظ ان عبدالله بن محمد بن يحيى ليس له ذكر حتى نهاية القرن السابع، بل ان ذيله من عنبة الاكبر وحمضي ليس لهم ذكر وهم في العراق.

بالمقابل فان اول من اشهر ذكره هو القاضي نصر بن عبدالرزاق وهو معاصر لعنبة الاصغر، وكلاهما في العراق، فعرفه الناس من القاضي نصر وليس من عنبة الاصغر، وهذا يدل ان النسب لم يدعى وانما اشهر فليس له سابق ابدا كما راينا. وللاستزادة راجع تحقيقات الاصيلي والتذكرة اخر الرسالة.

ثالث عشر: أشار في صفحة 14 حيث يقول:

يفهم من كلام الكاتب إن ذرية يحيى بن محمد بن داود لم تكن معروفة إلى زمن القاضي نصر الذي قال انه معاصرا لعنبة وهو الذي أشهر النسب وفي ذلك امور عديدة :-

- إن عدم معرفة ذرية يحيى بن محمد بن داود يعود إلى امور منها إنهم توافقوا على عدم نشر نسبهم لسبب ما يعنيهم حتى خالف القاضي نصر وأشهر النسب وهذا ضرب من ضروب المستحيل لأنهم كانوا في المدينة والسلطة فيها للعلويين أو أنهم انقرضوا ولم يبق منهم سوى القاضي نصر وأعمامه فعرف من خلالهم وهذا خلاف الحقيقة أو أنهم هاجروا بعيدا عن الحجاز وبغداد فانقطعت أخبارهم ثم عاد منهم الشيخ الجيلاني وهذا أيضا مخالف للواقع فقد ذكرت مصادر النسب أنهم كانوا في الحلة .
- كيف يمكن التثبت من صحة كلام الكاتب حول هذا الموضوع .

من هنا يمكننا القول إن ذرية يحيى بن محمد بن داود كانت معروفة ومثبتة في ديوان النقابة ولا صحة لادعاء الأخ الكاتب .

أرد بالقول:

1) لا يفهم ذلك ابدا !

بل نفهم ان القاضي نصر عندما قال بالنسب قاله من حفظه لنسبه وليس من كتاب وقع بين يديه وحاك عليه نسبا !! مع عدم اشتهارهم وحصول ذكر لهم في الكتب.

2) لايمكن التثبت من صحة الكلام يقينا ولكن بغلبة الظن على المعطيات المتاحة اما ان نفترض العكس بدون دليل فهذا يخالف المنهج العلمي بالبحث.

اما القول ان ذرية يحيى بن محمد كانت معروفة ومثبتة في ديوان النقابة فهذا باطل لاسباب:

أ) لم يرد لهم ذكر في اي مصنف او كتاب قبل زوال النقابة وهم في بغداد منذ منتصف القرن الخامس تقريبا.

ب) النص الوحيد الذي ذكرهم عند ابن الطقطقي (وهو مذيل برايي حتى نطلع على المخطوط الاصل) ذكر ان عقبهم في صح يعني لم يثبت في النقابة **!!**

وهنا وقع الاخ بتناقض كبير :

فهو يفترض صحة نص ابن الطقطقي حول عجز الجيلانيين عن الاتيان ببينة وعليه يقول انهم لم يثبتوا في النقابة

ويفترض كذلك صحة نص ابن الطقطقي حول ان عقب يحيى الزاهد **"**في صح**"** و**"**لم يثبته النسابون**"** ومع ذلك يقول انهم مثبتون في النقابة **!!!!** هذا التناقض وقع فيه الكثيرون بسبب وجود حالة من التسليم التام حول نسب ابن عنبة ونسي الاخوة انه نسب مثل باقي الانساب يخضع لقواعد علم النسب وليس بخارج عنها.

وبالنسبة لي شخصيا فانا اشكك بكلا النصين لاسباب كثيرة مذكورة في التحقيق الجيلاني قسم تحقيق الاصيلي وكذلك صفحة 25 ويبقى القطع صعبا حتى نقع على مخطوط اصلي خالي من الزيادات يمكننا من التفريق بين الاصل والذيل.

رابع عشر: أشار ايضا في صفحة 14 حيث يقول:

ذكر الكاتب ما نصه (نلاحظ هنا أمرا مهما ، يقول ابن عنبة " من ولد عبد الله .... " وهذا يعني بوضوح إن له ولد غير محمد) ولقد ذكر سابقا إن كتاب التذكرة ذكر الشيخ عبد القادر ونحن نتفق معه في تحليله هذا .

إن الذي ذُكر في كتاب التذكرة هو عبد القادر بن موسى بن يحيى بن محمد بن داود فإن كان هذا هو الشيخ عبد القادر فما علاقته بهجرة أولاد عبد الله بن محمد بن يحيى وان لم يكن المذكور هو الشيخ الجيلاني فهذا يعني إن الكاتب قد اخطأ فيما سبق وان صاحب التذكرة لم يذكر نسب الشيخ .

أرد بالقول: وما علاقة كتاب التذكرة بموضوع الهجرة **!** انا استندت على عمدة الطالب في ذكره **"لولد"** عبد الله بن محمد بن يحيى وليس كتاب التذكرة **!!** راجع التحقيق القادري صفحة 14 واذا كان يعني اختلاف العمود فابن عنبة نفسه عموده ساقط منه اسم عبدالله في نسخة كتاب التذكرة والاثر كله لم استند عليه بل اشرت مرارا وتكرارا انه ذيل.

خامس عشر: أشار في صفحة 15 حيث يقول:

في نهاية الصفحة 14 ورد (وما يتضح لدينا إن بنيه هاجروا خارج الحجاز ومنهم محمد جد ابن عنبة وموسى والد الشيخ عبد القادر حيث انه البيت الوحيد المنتسب لعبد الله بن محمد من غير ابنه محمد) .

أ- أثبتنا في معرض الرد على باب (جيلان وذكر الأشراف فيها) في الصفحات (7 – 8 – 9) تعارض هجرة موسى والد الشيخ مع المنطق والاستدلال العقلي .

ب- عاد الكاتب هنا إلى إسلوب الحكم المسبق لأنه خالف المنطق .

ج- هناك اعتراف ضمني من الكاتب إن عبد القادر المذكور في كتاب التذكرة ليس هو الشيخ عبد القادر وهذا يخالف ما ذكره في الفقرة 7 من ذكر عبد الله بن محمد في كتب الأنساب .

أرد بالقول: قد رددنا على هذه المسالة في صفحة

وليس هناك اعتراف ضمني بانه ليس الشيخ عبد القادر لان اسم عبدالله ساقط من عمود ابن عنبة ايضا فهذا يستلزم نفي العمودين وهو غير صحيح، وقد سقط اسم عبد الله في اكثر من مصدر وهذا لا يضر كثيرا مالم يبنى عليه تحريف كما حصل مع صحاح الاخبار والثبت المصان.

سادس عشر: أشار في صفحة 16 حيث يقول:

1. قال الكاتب إن الدمياطي (عبد المؤمن بن خلف 613 – 705 هـ) نقل النسب الحسني عن احد أحفاد الشيخ الجيلاني وقد أحالنا إلى صفحة 17 من البحث وفيها إن الدمياطي نقل النسب من فضل الله بن عبد الرزاق وقال انه أملي عليه من قبل الشيخ فضل الله ولنا على ذلك ملاحظات :-
   أ- إن الدمياطي أورد النسب المملى عليه من الشيخ فضل الله دون مناقشة الآراء المعارضة و مصدقا لكلامه دون دراسة أو إبداء الرأي اعتمادا على انه شيخ وهذا يقع تحت بند التعظيم والتبجيل الذي اشرنا له في منهج الرد .
   ب- أو إن الدمياطي أورد النسب على ذمة الشيخ فضل الله وهذا لا يقطع بوجود أكثر من مصدر للرواية إنما هو مصدر واحد بوجوه متعددة نصر وفضل الله أبناء عبد الرزاق الجيلاني .
2. ذكر الكاتب نصا منقولا عن الدكتور جمال الدين فالح الجيلاني من كتابه من الشك إلى اليقين وعند مراجعة كتاب من الشك إلى اليقين وجدنا النص التالي (إن ما ذكر من كتاب بهجة الإسرار ومعدن الأنوار (قام بدراسته وتحقيقه الباحث استنادا الى مخطوطة نادرة ومهمة)[1] وان مقدمة كتاب فتوح الغيب

أرد بالقول: تكلف الاخ كثيرا بقوله ان الدمياطي نقله من باب التعظيم دون دراسة، فهل شققنا عن قلب الرجل حتى نعلم ذلك، نحن نتكلم عن منطق علمي يجب ان يفسر بالقرائن.

وبالنسبة لنص الدكتور جمال فمحل الرد عليه في نقض كتابه اما استدلالي به فهو لذكر المعلومة والاشارة اليها لاهميتها واظن لو طلبنا المصدر من الدكتور فلن يقصر.

سابع عشر: أشار في صفحة 18 حيث يقول:

> قال الكاتب (إن الشيخ عبد القادر وأبنائه لم ينتسبوا لنسب آخر حتى نتكلم عن تعارض) هذا الأمر لا يعتد به في إثبات النسب علويا كان أو غيره لأننا لو سلمنا بما يراه الكاتب فعندها يتوجب على النسابين قبول دعوى من لا ينتسب إلى قبيلة بعينها ، ثم إن الغالبية العظمى من الأعاجم ينتسبون إلى المدينة التي ينشئون فيها ويتخذون من اسمها لقبا وبالتالي لا ينتسبون كما ينتسب العرب إلى قبيلة أو عشيرة .

وهي نقطة صحيحة في باب اثبات النسب ولكن انا اتحدث عن حصول تعارض في الانتساب وهذا لم يحل وهي الفكرة من الجملة.

يقول ايضا في صفحة 18

> في هذه الفقرة عد الكاتب الشيخ نصر من الثقاة الذين تقوم بهم دعوى النسب مع البينة ونحن هنا نتفق معه ولكن لابد من بينة وجميع مصادر النسب من القرن السابع وما بعده تشير إلى عجز القاضي نصر عن الإتيان بالبينة .

أرد بالقول:

1) قد بينا ان النصوص التي ذكرت عجز القاضي عن الاتيان بالبينة اغلبها مدسوس او محل شك،

وحتى لو ثبتت هذه النصوص فهل هذا يقدح في عدالة الشيخ !! العجز عن الاتيان بالبينة لا يعني ان الرجل كاذب !!

وكما اؤكد الواضح ان هذا لم يحصل كما تزعم المصادر التي بينا عورها.

ثامن عشر: أشار في صفحة 19 حيث يقول:

> وهو لماذا الدس قد شمل نسب الشيخ فقط ولم يشمل انساب الآخرين لذا فلو صدقنا كلام الكاتب لوجب إهمال جميع المصادر النسبية والتاريخية التي لا تؤيد النسب العلوي للشيخ عبد القادر لأنها وحسب رأي الكاتب قد شملها الدس كذلك يتوجب علينا إهمال جميع المؤلفات التي تنقل من هذه المصادر لان المنقول هو كلام مدسوس وفي هذا نسف لعلمي التاريخ والنسب ، فلماذا وجد التحقيق إذاً .

أرد بالقول: الدس شمل نسب الشيخ وانساب اخرى ومنها ابن عنبة نفسه الذي استشهد به الاخ وهنا مثال ساذكره:

في نسخة منسوخة عن التيمورية يقول ابن عنبة عن الشيخ عبدالقادر نقلا عن ابن معية ان النسب ادعاه "اولاد اولاد اولاد اولاده" وان نسبه باطل.

وفي النسخة الصغرى يقول نقلا عن ابن معية انه ادعاه القاضي نصر ويتبعه والله اعلم ولا يقول انه باطل.

مع العلم ان ابن معية كان ميتا قبل ان يؤلف النسختين التيمورية والصغري يعني لم يكن حيا ليغير كلامه.

فهنا نحن امام خيارين اما ان ابن عنبة غير صادق او ان مخطوطاته تعرضت للدس

وبحكم ما اشرنا اليه من تناقض وايصاله حد ان يلمز نسبه فانا اؤكد انه دس وتدليس.

هذا مثال بسيط واذا احببتم الاستزادة فهناك الكثير جدا.

تاسع عشر: أشار ايضا في صفحة 19 حيث يقول:

> أورد الكاتب بعض ما ذكر عن القاضي نصر وخلص إلى انه متواضع عفيف النفس ونحن لا نشك في ذلك مطلقا ولكن ما علاقة هذا بدعوى النسب ، فهل من وسائل قبول النسب أن يكون المدعي من كرام الناس فيقبل منه دون تمحيص أو تدقيق أو بينة .
>
> يبدو لي إن الكاتب أراد مما تقدم القول بوجوب قبول النسب العلوي للشيخ عبد القادر لأن من صرح به هو القاضي نصر ولا وجود للمعارضة في هذا الموضوع وان النصوص التي تذكر الطعون إنما هي مدسوسة على المصادر ولا صحة لها .

أرد بالقول: عندما نشير الى امانة وفة الرجل وتواضعه فالغاية هي ابعاد شبهة الكبر والكذب عنه، وهي لا تصلح لوحدها في اثبات النسب ولكن يستأنس بها مع شرط وجود ادلة وبراهين قوية، اما بالنسبة للنصوص فلا تؤخذ على قاعدة "ايعقل ان كلها غير صحيحة" !!

بل يكون التمحيص بتنقية الاخبار ومراجعة صحتها وبتفحص الاصول والمصادر التي ذكرتها قبل ان نبني عليها احكام مسبقة غير صحيحة ابدا.

عشرون: أشار ايضا في صفحة 20 حيث يقول:

1) يقول الاخ:

> نقل الكاتب ما ذكره المثبتون في كتبهم ، اسم الكتاب ، اسم المؤلف ورقم الصفحة بينما في ذكر الغير مثبتين إجمالا واعتقد إن هذه ليست عدالة لأن من القراء من لا يستطيع الوصول إلى مصادر الغير مثبتين .

أرد بالقول: ذكرت المثبتين مفصلين لوجود اختلافات بينهم وهذا من باب الامانة العلمية حتى لا نوهم القاريء انهم سردوا نفس الكلام واما غير المثبتين فقد اتفقوا على صياغة واحدة تقريبا وذكر كل نص هو تكرار من العبث

2) يقول هنا:

> المؤلفين الذين ذكرهم الكاتب على أنهم مثبتين اختلفوا في جنكي دوست فمنهم من عده اسما ومنهم من عده لقبا ومنهم من لم يذكره وهذا دليل على إنهم نقلوا من مصادر مختلفة ممن سبقهم في حين إن الكاتب اقر في الصفحة 21 إن اغلب المصادر التي لم تذكر نسب الشيخ متقدمة على المصادر التي ذكرت النسب وهذا يعني إن المؤلفين الذين ذكروا النسب لم يستقوا معلوماتهم من مصادر التاريخ والتراجم التي عاصر مؤلفوها الشيخ عبد القادر أو بعده بقليل ولم تشر إلى نسبه واغلب الظن إنهم استقوا معلوماتهم سماعا من شيوخهم مما يعني إن هنالك اختلاف بين الشيوخ في مسألة جنكي دوست والله اعلم ,

أرد بالقول: ان من اشهر النسب هم احفاد الشيخ الذين توفوا في منتصف القرن السابع وبدا اول ظهور للنسب في الكتب التي توفي مؤلفوها اوائل القرن الثامن فالفارق لدينا 50 الى 70 عاما وهو ليس كبيرا على نسب لكي يظهر في الكتب !!

اضف عليه ان الكثير ممن لم يذكروا نسب الشيخ نقلوا ايا عن غيرهم في ترجمته ، فالقياس هنا لا يصح وعلى العكس فان الفترة الزمنية التي ظهر فيها نسب الشيخ في كتب التاريخ والتراجم هي فترة منطقية قياسا على توقيت اشهار النسب. (انظر الصورة في الصفحة التالية)

3) يقول هنا:

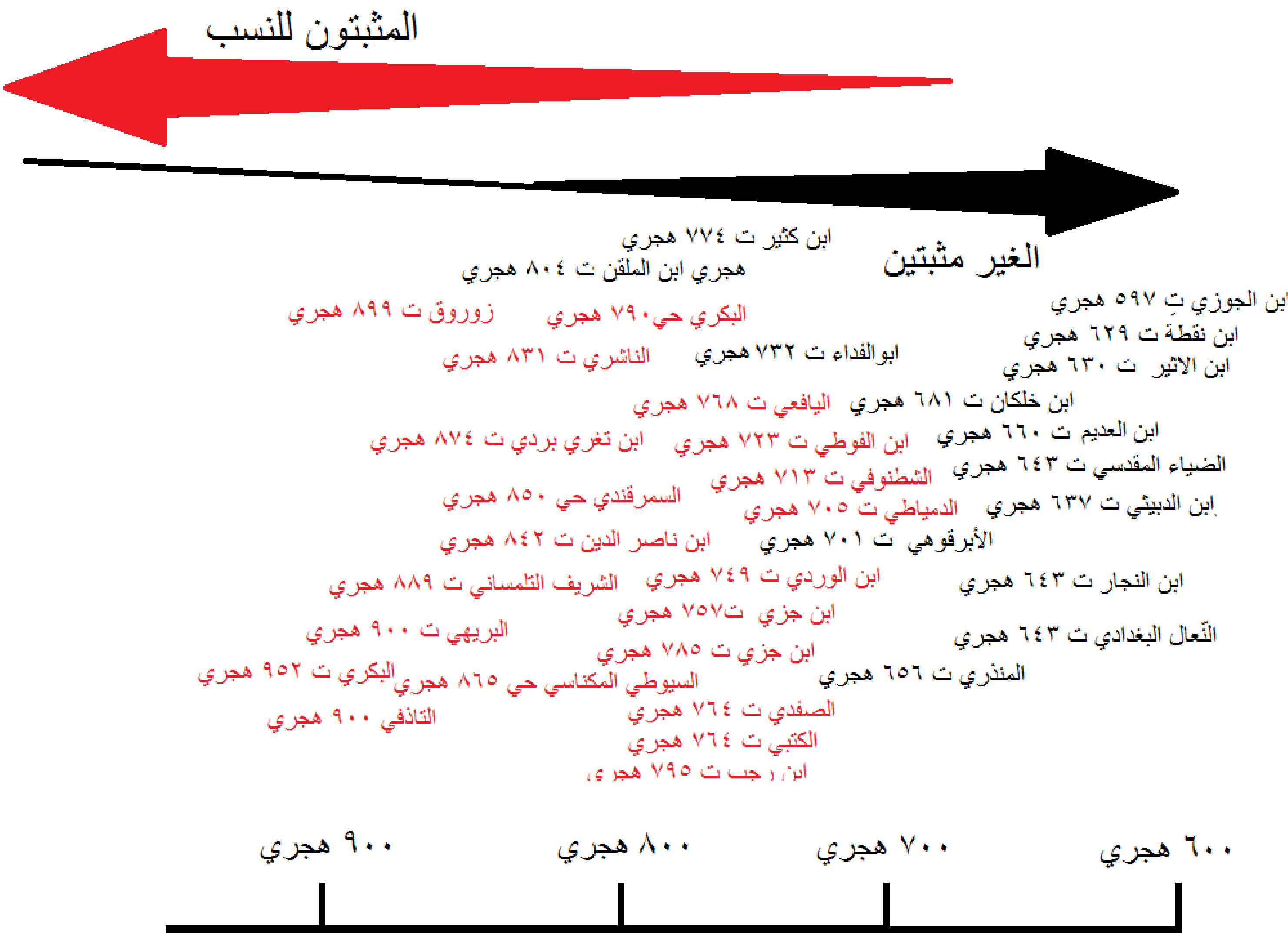
> إن اغلب المؤلفين المثبتين لنسب الشيخ يغلب عليهم طابع التصوف ومن عادة الصوفية على مر الزمان تعظيم شيوخهم وتبجيلهم بل ذكروا بعد وفاتهم من الأقوال والأفعال والكرامات ما لا يقبل به عاقل .

وفي صفحة 21:

> قال الكاتب في صفحة 18 (ويؤكد ذلك إن عدم ذكر الشيخ بالنسب العلوي عند بعض المؤرخين وأصحاب التراجم كان منفردا وليس هو الغالب) .
> هذا الكلام غير دقيق فاغلب المؤرخين وأصحاب التراجم الذين عاصروا الشيخ عبد القادر وبعده بقليل لم يذكروا النسب العلوي له أما بعد ذلك وابتداءا من القرن الثامن والقرون التي تلته لم يكن غالبهم على ذلك وإنما ذكره بعضهم ولم يذكره البعض الآخر وقد أشار الكاتب كما أسلفنا إلى تقدم الغير مثبتين على المثبتين تاريخيا .

ارد بالقول: هذه النقطة صحيحة نسبيا وليس مطلقا فقد اثبت نسب الشيخ من غير المتصوفة منهم (ابن رجب الحنبلي، الكتبي) وكذلك ممن لم يثبته كان هناك متصوفة (ابن الملقن، ابن خلكان) وغيرهم من الشافعية ممن كان ديدنهم التصوف فالقياس هنا غير موفق ابدا.

والصحيح ان الاثبات والنفي ارتبط بالزمان واشتهار النسب وفي الصورة في الصفحة التالية بيان للمثبتين وغير المثبتين ونلاحظ ان الشهرة بالكتب ابتدأت تظهر للمؤلفين المتوفين قرابة 700 هجري وهذا يجعلنا نعتقد انه ابتدىء تدوينها ابتداءا من 650 هجري تقديرا.



صورة لتسلسل ظهور النسب خلال اول 400 عام ومقارنة بين المثبتين والغير مثبتين

واحد وعشرون: أشار ايضا في صفحة 23 حيث يقول:

. ذكر الكاتب في أولا (إن جميع نسخ الاصيلي التي وقع عليها تحتوي على تعليق ابن عنبة على النسب الرفاعي مع العلم إن ابن عنبة ولد بعد وفاة ابن الطقطقي بتسع وثلاثين سنة وقال ولسنا متأكدين من صحة نسبة النص إلى ابن الطقطقي حيث يحتمل ان يكون تعلقا لأحد مالكي النسخ) انتهى كلام الزرعيني :-

أ- إن نسخة الاصيلي التي حققها مهدي رجائي ليس فيها تعليق على النسب الرفاعي لا للمحقق ولا لابن عنبة أو لغيرهما ذلك إن ابن الطقطقي عندما ذكر احمد بن الحسين القطعي قال فانتهى عقبه إلى فضائل بن علي [1] وساق نسبه إلى علي بن احمد بن الحسين القطعي ولم يذكر القاسم بن احمد الذي تنتسب إليه الرفاعية ولذا فلا مجال لذكر النسب الرفاعي في هذا الموضوع .

أرد بالقول: الاصيلي مشجر وهذه النسخة هي تشجير تم تفريغه على شكل كتاب ، وانا اطلعت على 6 نسخ للاصيلي فيها تعليق ابن عنبة على النسب الرفاعي، فيبقى هناك احتمال كبير ان يكون المحقق اسقطها لتاكده انها تعليق مدسوس على المخطوط وليس اصلا له بحكم التناقض الزماني بين ابن عنبة والطقطقي، لذلك انا قلت "يحتمل" ولم اجزم حتى لا اقع في الخطأ.

و قبل ان نحكم على سلامة النسخة مما وجد في 6 نسخ اخريات منها يجب الاطلاع عليها.

يقول ايضا في صفحة 23 و 24:

أما كون التعليق لأحد مالكي النسخة فهذا غير ممكن لأن ابن الطقطقي ابتدأ بتأليف الكتاب عام 698 هـ [2] وهو التاريخ الذي أشار إليه في تقديم بينة النسب القادري فمن أين لملك النسخة ذكر هذا التاريخ إلا إذا افترضنا إن المالك أراد إيهام القارئ ودس التعليق على كتاب الاصيلي وهنا عدنا إلى اتهام الكتاب والكاتب .

أرد بالقول: من وضع تعليق ابن عنبة على النسب الرفاعي دون اي اشارة الى ان ذلك خارج النص الاصلي لا يستبعد عنه ان يؤلف جملة كهذه على مؤلف الكتاب، ومع ذلك نحن لا نجزم حتى نتاكد ولكن النص لا زال معلولا بعلل اخرى. راجع التحقيق الجيلاني صفحة 25

اثنان وعشرون: أشار في صفحة 24 حيث يقول:

ذكر الكاتب في ثانيا (كيف ينتظر ابن الطقطقي في سنة 698 هـ من متوفي قبل ذلك التاريخ بخمسة وثلاثون سنة ان يأتيه ببينة على افتراض عدم حصولها) :-

أ- نقول بالتأكيد لم يغب عن ذهن ابن الطقطقي فرق التواريخ ولكنه يعني إن البينة المطلوبة لم تُقَدم حتى ذلك التاريخ من قبل القاضي نصر أو غيره

ب- قال الكاتب (على افتراض عدم حصولها) وهذا يعطي انطباعا إن البينة قدمت دون أن يقدم الكاتب دليلا واحدا ينص على تقديما ويعني كذلك اتهاما لابن الطقطقي بالكذب دون مبرر يذكر .

أرد بالقول:

1)الاخ جزم بصحة النص على الرغم من وجود الاشكالات التي اشرنا لها بالمخطوطات، ونقول حتى لو صح النص فلازال هذا ملزما لصحة راي ابن الطقطقي في عقب محمد بن عبدالله بن محمد وهو جد ابن عنبة حيث قال بالحرف "ولم يثبت النسابون نسبه ، وبنوه في صح" كونه ورد في نفس النسخة. وبالتالي فقد اقر النسابون لاحقا بصحة نسب ابن عنبة وهذا ملزم لهم بالاقرار بصحة نسب الشيخ لان دعوى احفاده ظهرت واشتهرت قبل دعوى اجداد ابن عنبة.

ثلاث وعشرون: أشار ايضا في صفحة 24 حيث يقول:

> 3. قال الكاتب في ثالثا إن ابن الطقطقي لم يذكر عبد الله بن محمد بن يحيى الزاهد في كتابه ، نعود إلى كتاب الاصيلي النسخة المحققة من قبل السيد مهدي رجائي وسنذكر أدناه ما ورد فيه ورقم الصفحة كي يتضح الأمر للقارئ :-
>
> سرد النصوص حتى وصل للنص في الاسفل
>
> - قال في صفحة 96 : وأما يحيى بن محمد بن داود فعقبه من ولده محمد وعقب محمد هذا من ولديه يحيى و عبد الله وأعقب عبد الله بن محمد من ولده محمد الوارد من الحجاز إلى الحائر ولم يثبت النسابون نسبه وبنوه في صح .
>
> فكيف لم يذكر عبد الله بن محمد بن يحيى الزاهد .
>
> وأما قوله (في صح) فيعني إن في نسبه خلاف كما ذكر البيهقي[1] ثبت عند قوم من النسابين ولم يثبت عند الآخرين .

واقول لقد اصاب في هذه ولكن لازلت اؤكد ان المذكور يغلب عليه ان يكون ذيلا والله اعلم كما بينا. ونؤد انه ذكر "لم يثبته النسابون" عن محمد الوارد من الحجاز (جد ابن عنبة) ولم يقل اختلفوا في امره.

ولكنه وقع في تناقض هنا بتفسيره كلمة في صح ان هناك من اثبت وهناك من لم يثبت وهذا ينفيه نص الطقطقي بالمجمل اذ يقول:لم يثبته النسابون وبنوه في صح ولم يقل اختلف فيه، هذا على افتراض الجزم بصحة النص. انظر الصورة

> وأمّا يحيى بن محمّد بن داود ، فعقبه من ولده : محمّد . وعقب محمّد هذا من ولديه : يحيى ، وعبد الله . وأعقب عبد الله بن محمّد من ولده : محمّد الوارد من الحجاز الى الحائر ، ولم يثبت النسّابون نسبه ، وبنوه في صحّ .

رابع وعشرون: أشار ايضا في صفحة 27 حيث يقول:

> في الفقرة أولا اعتمد الكاتب على فرق التواريخ بين ولادة القاضي نصر ووفاة الشيخ عبد القادر وتوصل إلى عدم إمكانية التوافق بيد الحفيد والجد في موضوعة النسب بسبب فرق التواريخ هذا ولسنا ندري كيف توصل الكاتب إلى ذلك فابن عنبة لم يكن يعني إن الحفيد والجد عاشا في فترة واحدة إنما يقصد إن القاضي نصر بإشهاره أو ادعائه النسب خالف منهج جده في عدم التلفظ به .

أرد بالقول:

قد ذكرت احتمالين لتفسير هذه المسالة وهي ان الموافقة تعني الاقرار بعد العلم او الاتفاق في الاراء المنقولة وكلاهما غير وارد فقد شرحنا موضوع عدم التقائهم زمانيا وموضوع عدم انتساب الشيخ الى نسب اخر حتى تحصل المخالفة. انظر الصورة من التحقيق الجيلاني صفحة 28

اما ما يطرحه الاخ الكريم من ان القصد هو مخالفة منهج الشيخ بالقول بالنسب فهو وان كان صحيحا الا ان الزيادة المنسوبة لابن عنبة لا تفهم على هذا الوجه فالكلام واضح "اقترن بها عدم موافقة الشيخ له في دعواه" اي عدم الاتفاق على صحتها وهذا هو مقصود النص وليس الاتفاق على افشائها من عدمه!!

اولا: القاضي نصر (564 – 633 هجري) ولد بعد وفاة جده عبد القادر (470 – 561 هجري) بثلاث سنوات ، فكيف يزعم ان جده لم يوافقه ؟ هو اساسا لم يكن حيا عندما ولد حفيده الذي اشهر بالنسب الحسني كما ان الشيخ عبد القادر لم ينتسب اساسا لنسب اخر حتى نفترض ان الموافقة بالنص تعني اتفاق النسب.

خامس وعشرون: أشار ايضا في صفحة 27 حيث يقول:

في الفقرة ثالثا (عرف ابن عنبة إن عبد الله بن محمد بن يحيى حجازي)
ولسنا نعلم لماذا يصر الكاتب على هذا وقد أعلن في صفحة 14 انه لم
يهاجر وان المهاجرين هم أبنائه أما ابن عنبة فهو يعتمد على من سبقه
والذين أشاروا إلى اسم محمد بن عبد الله المهاجر إلى الحائر ولم يشيروا إلى
غيره ولا أظن إن ابن عنبه يتعمد إنكار النسب بعدم ذكره لموسى والد الشيخ
وإلا لكان صرح ببطلان النسب كما صرح ببطلان غيره .

أرد بالقول: يبدوا انه لم ياخذ النص على المعنى المقصود منه وهو ان عبدالله بن محمد لم يهاجر ومن هاجر هم ابناءه، فكيف يلمز ابن عنبة نسب الشيخ عبدالقادر بحجة ان عبدالله بن محمد رجل حجازي **!!** فنحن متفقون انه حجازي ولم يهاجر وان من هاجر هم ابناءه وابن عنبة يؤكد ان من هاجر هو ابنه فما الداعي لذكر انه حجازي ؟

ان الدس والزيادة هنا واضحة تماما كما ان النسخ المتوفرة بخط المؤلف ليس فيها هذه الزيادة ابدا.

يقول في صفحة 27 و28:

ه- في الفقرة خامسا قال الكاتب (ذكرت العديد من كتب التراجم نسب الشيخ ولم تذكر هذه المسألة سواء من اعتراض الشيخ وأبنائه أو من عجزه على الإتيان ببينة)

- من الكلام المذكور يفهم إن الذي طولب ببينة ولم يستطيع الإتيان بها هو الشيخ عبد القادر وهنا يناقض الكاتب نفسه فقد ذكر إن الذي ادعى أو أشهر النسب هو القاضي نصر حفيد الشيخ وجميع المصادر تشير إلى ذلك

أرد بالقول: لا يفهم ذلك **!**

بل يفهم ان النص مدسوس وملفق، فالشيخ لم يدع النسب، فكيف يخالف دعوى القاضي نصر سواءا باعتراض او بانتساب مختلف **!!**

وطبعا الكتب لن تذكر ذك لانه لم يحصل وعلى من يصر على ان هذه اصلية في النص ان لا يعتمد على الكتاب كله بما فيه من هذا التناقض **!**

سادس وعشرون: أشار في صفحة 28 حيث يقول:

أورد الكاتب هنا نصوصا يعتقد أنها طعون في نسب الشيخ عبد القادر نقلها من كتاب صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار لمؤلفه سراج الدين الرفاعي علما إن صاحب الصحاح نقل تلك النصوص من كتاب المشجر الكشاف لإصول السادة الأشراف لأحمد بن محمد العميدي النسابة كما صرح في الصفحات 17 ولو إن الكاتب اتعب نفسه قليلا في متابعة ما ذكره السراج الرفاعي لوجد انه في الصفحات 17 و 18 نقل ما ذكره صاحب المشجر الكشاف نقلا دون تعليق ولكنه عاد في نهاية الصفحة 18 وبدأ بالتعليق والرد بعد أن ذكر عبارة (وأنا أقول) وبعدها بدأ يشرح ويبين ويوضح الأسباب التي دعت إلى عدم إشهار النسب وموضوع البينة والنسب البشتبري للشيخ[1] غير إن الكاتب اتجه اتجاها آخر محاولا إثبات إن كتاب صحاح الأخبار هو كتاب ملفق ....

أرد بالقول: بل اتعبت نفسي وقراتها وقلبتها اكثر مما فعل اي احد اخر !

وهنا لدي نقاط:

1) اثبتنا ان الثبت المصان ملفق وان الصحاح ملفق، وكلا الكتابين يزعم انهما ينقلان عن بعض' فاذا كان الملفق ينقل عن ملفق فهذا يعني انه يتعمد سرد الطعون المكذوبة هذه ليجيب عليها اجابات ركيكة بل في بعضها لمز عندما يقول ان القاضي نصر الزمه اشهار النسب وجوب ذلك لمكانه بين القضاة على الرغم من تناقض ذلك مع ما ورد من تواضعه وعفة نفسه عند اصحاب التراجم.

فهذا طعن بامتياز، البسه ملفق الكتاب ثوبا من الخداع بسرد ردود لاقيمة لها.

2) قد يقول قائل ان الصحاح غير ملفق، او ان من لفقه كان يحب الشيخ عبدالقادر ويحرص على الدفاع عن نسبه لذلك قرر الدفاع عن الشيخ ونسبه امام ما ورد في الثبت المصان الملفق ايضا !

واقول هنا: لم يترك لنا مجالا لحسن الظن، فالطعن الذي نقله عن العميدي انه قال ان القاضي نصر الحق اسماءا لم يقبلها النسابون ونحو ذلك كله كذب في كذب، فمشجر العميدي موجود وليس فيه اي شيء من هذا الكلام **!!**

اذا كان ملفق الكتاب يلفق طعونا ويزعم انه يرد عليها **!!** للعلم هاذا هو الطعن بعينه، لذلك انا اختصرت المسالة على القاريء واثبت له ان الكتاب ملفق وذكرت الطعون التي اوردها، وهذا ليس فيه باس في ما اظن ، ولعلي قصرت في شرح هذه المسالة وساضيفها باذن الله في الاصدار الثاني.

سابع وعشرون: أشار في صفحة 29 حيث يقول:

نتفق مع الكاتب حول إن بشتير هي مدينة في بلاد فارس كما ذكر صاحب معجم البلدان[1] إذ قال موضع في بلاد جيلان ينسب إليه الشيخ الزاهد الصالح عبد القادر بن أبي صالح الحنبلي البشتيري وهناك فرق في اللفظ بين بيشدر وبشتير وأما كونها قبيلة فهذا ممكن ذلك لان من عادة الأعاجم التلقب بالمدن ومع تقادم الزمن وتداخل حياة الناس من مصاهرة وحلف ينتج عنه تكوين تجمعات بشرية تأخذ اسمها من اسم المكان وهذا ما هو حاصل في شمال العراق وكمثال على ذلك قبيلة البرزنجة فهم من القبائل الكردية وتنتسب إلى العلويين ولكنها اتخذت من اسم قرية اسما لها .

أرد بالقول: في التحقيق الجيلاني صفحة 34 نقلنا نص الاستاذ عباس العزاوي الذي اكد ان القبيلة حديثة العهد بتكونها، وهذا يؤكد ان لا علاقة لها بالنسب الجيلاني.

واما احتمال ان تكون هناك قبائل تتسمى وفقا للمكان فهذا وارد بلاشك ولكن ليس على حالة الشيخ عبدالقادر لان هناك اكثر من مصدر ذكر ان الانتساب الى بشتير هو انتساب مكان وليس قبيلة فلا حاجة لنا ان نفترض افتراضا لم ينقله مصدر صحيح.

ثامن وعشرون: أشار في صفحة 31 حيث يقول:

> ورد في هذا التحقيق إن ابن عنبة ذكر ذياب (ذباب) ولم يذكر الشيخ عبد القادر رغم إن الاثنين ذكرهم العبيدلي في مشجره وهذا الكلام غير دقيق لأن ابن عنبة ذكر ذياب (ذباب) وقال (وكان لمحمد الوارد أخا اسمه ذباب ذكره السيد جمال الدين احمد بن مهنا العبيدلي النسابة في مشجرته وذكر له عقبا)[1]. وقال (وقد نسبوا إلى عبد الله بن محمد بن يحيى بن محمد بن الرومية المذكور الشيخ الجليل محي الدين عبد القادر الجيلاني)[2] لذلك نرى إن ابن عنبة ذكر الاثنين غير أننا لو قلنا إن ابن عنبة ذكر ذياب استنادا إلى مشجر العبيدلي فحق له عدم ذكر الشيخ عبد القادر لأنه في معرض الحديث عن ذرية محمد الوارد بينما العبيدلي ذكر عبد القادر بن موسى بن يحيى وهنا فهو ليس من ذرية محمد الوارد .

أرد بالقول: هذا الكلام غير دقيق، فلو كانوا مذكورين كلاهما في المشجر كاصل او ذيل فان الامانة العلمية تقتضي ان ينقلهما ويذكر المصدر.

اما ان يذكر مشجر العبيدلي عند ذياب، وعند الشيخ عبدالقادر يقول "نسبوه" فهذا فيه تنكير للناسب وهذا ليس من الامانة العلمية في شيء، كما اني اعيد واؤكد ان هناك خطبا بهذه المسالة وهو ان ذياب يكون عم عنبة الاكبر جد ابن عنبة فلماذا لم يذكر اعقابه واكتفى بالاحالة للمشجر؟؟

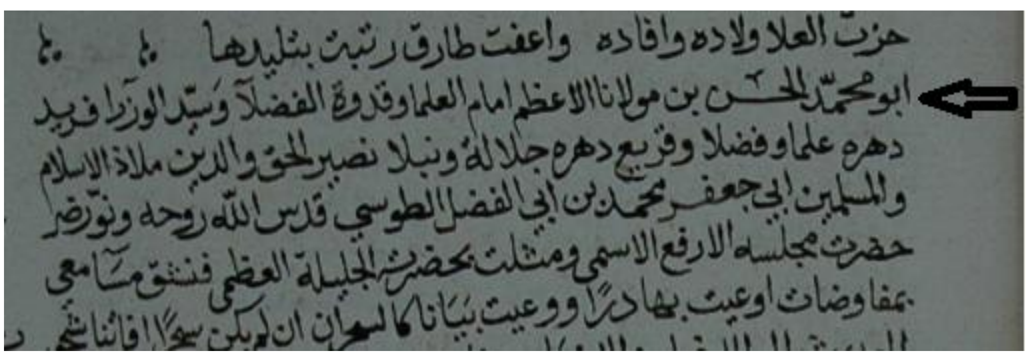
اليس اولى ان يذكر عمومته وتفصيلات اعقابهم وهو فصل في من هم ابعد عنه بكثير.

ان مرور هذه القضية عنا امر غير منطقي بل ينبغي التأمل فيها لان وراء الاكمة ما وراءها.

تاسع وعشرون: أشار في صفحة 32 حيث يقول:

هناك نسخة من مخطوط للطقطقي ألفه بناءا على طلب نصير الدين الطوسي :- وهذا كلام غير دقيق ذلك لأن ابن الطقطقي ولد سنة 660 هـ [1] بينما نصير الدين الطوسي توفي سنة 674 هـ [2] في مدينة مراغة وكان ابن الطقطقي يسكن الحلة مع والده النقيب فيها فهل يعقل أن يؤلف الاصيلي وهو دون الثانية عشر أو بناءا على طلب شخصا متوفيا ، إن كتاب الاصيلي كتب بناءا على طلب أصيل الدين ين نصير الدين الطوسي سنة 698 هـ ولقد اشرنا إلى ذلك سابقا (راجع صفحة 23) .

نقطة صحيحة فالمؤلف نفسه ذكر في المخطوط (انظر الصورة المرفقة) وسماه الوزير ، وهنا حصل عندي اختلاط حيث يتضح انه ليس نصير الدين الطوسى نفسه وانما ابنه الحسن والله اعلم، انظر الصورة من المخطوط.


حزت العلا ولاده وافاده واعنت طارق رتبت بتليدها
ابو محمد الحسن بن مولانا الاعظم امام العلما وقدوة الفضلا وسيد الوزرا فريد
دهره علما وفضلا وقريع دهره جلالة ونبلا نصير الحق والدين ملاذ الاسلام
والمسلمين ابي جعفر محمد بن ابي الفضل الطوسي قدس الله روحه ونور ضر
حضرت مجلسه الارفع الاسمى ومثلت بحضرته الجليلة العظمى فنشق مسامعي
بفاوضات اوعيت بها دررا ووعيت بيانا كالسحر ان لم يكن سوى الا فانا

ثلاثون: أشار في صفحة 33 حيث يقول:

> لفت انتباهنا إن الأستاذ عبد الرحمن الزرعيني أهمل كتاب (تحفة الأزهار وزلال الأنهار في نسب أبناء الأئمة الأطهار) لضامن بن شدقم الحسيني المدني رغم شهرة الكتاب الكبيرة واعتماد اغلب النسابين عليه وهو ما دفعنا إلى تدقيق النسب القادري من هذا الكتاب .

أرد بالقول: لم اتناول كتاب تحفة الازهار وزلال الانهار لانه خارج نطاق فترة البحث، حيث اني قررت في منهجية البحث صفحة 5 من التحقيق الجيلاني ان المصادر المعتمدة هي حتى 900 هجري تقريبا وللمؤلفين الذين ولدوا قبل 900 هجري ولو كانت وفاتهم بعد هذا التاريخ وكان ابعد تاريخ وفاة في منتصف القرن العاشر، بينما ضامن بن شدقم كان حيا سنة 1090 هجري وبالتالي فهو بعيد 100 عام على الاقل عن فترة البحث، انظر الصورة المرفقة من التحقيق الجيلاني حول منهجية البحث.

منهجية البحث

اما منهجية البحث فقد قامت على النقاط التالية:

اولا:اعتمدنا في هذه الرسالة على المصادر المثبتة والطاعنة حتى منتصف القرن العاشر الهجري ومنذ بداية حصول ذكر للشيخ في كتب التراجم وهي تقريبا (550 -900 هجري) وهذا هو منهجي القائم في بحث الاصول بمراعاة المصادر التي لا تتعدى الأربعمائة عام من عمر العلم صاحب النسب. فان ما يأتي بعدها من مصادر هي غالبا تكرارات ونقول عن ما قبلها.

ثانيا: اعتمدنا المؤلفين الذين ولدوا قبل 900 هجري حتى لو كان تاريخ الوفاة بعدها.

ثالثا: ذكرنا النصوص التي اثبتت نسب الشيخ لحصول اختلاف في ما بينها.

رابعا: اقتصرنا على ذكر مراجع النصوص التي لن تثبت نسبه من كتب التراجم تحديدا لتشابهها واستثنينا بالذكر ما اختلف وادى اختلافه الى راي.

وللعلم فان ضامن بن شدقم في تحفة الازهار رغم انه ذكر ما اشار له الاخ الكريم الا انه اتبعه بطعن شنيع منقول عن ابن عنبة ج1 صغحة 402 ، ولو كان هذا الكتاب ضمن فترة البحث فسيكون عليه علامات استفهام حتى نعثر على كل مخطوطاته ونقارنها ، فلا يعقل ان يذكر جنكي دوست وابناؤه ثم يطعن فيهم، وهذا والله اعلم فيه احتمال كبير ان يكون عبثا من الناسخ.

اما القول اني لم اتناوله في التحقيق حتى لا افضح شخصا معينا، فهذا بعيد عني لاني لا اجامل احدا عادة في المواضيع العلمية.

احدى وثلاثين: أشار في صفحة 36 حيث يقول:

أ- إن كتب التاريخ والتراجم التي لم تذكر النسب القادري الحسني قد طالها الدس .

ب- إن كتب الأنساب الثلاثة التذكرة في الأنساب المطهرة و الاصيلي في انساب الطالبيين وعمدة الطالب في انساب آل أبي طالب قد طالها التزوير والتحريف .

ج- إن كتب الثبت المصان وصحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار وغاية الاختصار في البيوتات العلوية المحفوظة من الغبار جميعها ملفقة ولا يصح الاعتماد عليها .

أرد بالقول:

1) لم اذكر ابدا ان كتب التاريخ والتراجم التي لم تذكر النسب القادري قد طالها الدس ، المصادر التي اثبتنا حصول دس فيها او زيادات عددها لا يتجاوز الخمسة بمقابل انني ذكرت ما يقارب العشرين مصدر لم تثبت النسب العلوي للشيخ دون ان اطعن بها.

2) بالنسبة للتذكرة وللاصيلي ولعمدة الطالب فقد اثبتنا حصول دس في بعضها واختلاط التذييلات بالاصل في البعض الاخر كما في كتاب التذكرة.

3) بالنسبة لكتاب الثبت المصان وصحاح الاخبار فالادلة على انها ملفقة واضحة وقد ذكرناها بشيء من الاستفاضة في التحقيق الجيلاني.

اثنين وثلاثين: أشار في صفحة 37 حيث يقول:

> لقد تناسى صاحب التحقيق إن معظم المصادر التي أثبتت النسب القادري ليست مصادر نسبية وإنما كتب تراجم في اغلبها ومؤلفيها لا يعتمدون الأسس المتبعة في إثبات النسب عند أهل هذا العلم .

أرد بالقول: من المصادر التي اثبتت النسب والتي ذكرتها في البحث هناك خمس مصادر نسبية واظن هذا كاف، (مع الاشارة انه سقط سهوا مني كتاب النفحة العنبرية للسمرقندي من اهل القرن التاسع)

واما كتب التاريخ والتراجم فيستفاد منها في تقييم حجم الشهرة للنسب في مكانه ، وهي تؤثر ايضا على مخرجات البحث ، فهنا لدينا خمس مصادر نسبية مع مجموعة كبيرة من كتب التاريخ والتراجم واظن هذا اكثر من المطلوب.

ثلاثة وثلاثين: أشار ايضا في صفحة 37 حيث يقول:

> وخاصة من القرن السابع وما بعده حتى انه استشهد بتعليقات مرتضى الزبيدي على نسخة من عمدة الطالب وهو من وفيات القرن الثالث عشر والمعروف بتعليقاته الكثيرة على أصل النسخ وهوامشه وإضافاته ومع هذا أهمل الاستناد إلى كتاب تحفة الأزهار وزلال الأنهار بالرغم من إن الكتاب ذكر النسب القادري وفصله مع إن هناك احتمال اعتماد الزبيدي على تحفة الأزهار لان

أرد بالقول: لم استشهد بتعليقات الزبيدي، بل على العكس اشرت الى مخطوط عمدة الطالب ان عليه تعليقات للزبيدي للامانة العلمية كون النص فيه حول الشيخ عبدالقادر يخالف الموجود في كثير من النسخ **!!** فهذه لا تعد استشهادا به ابدا وانما تنويه لاحتمال ان يكون النص من تذييلاته وليس اصلا. انظر الصورة من التحقيق الجيلاني صفحة 27.

> **ثانيا:** هذا النص وردت له صيغة اخرى في نسخة بخط الزبيدي يقول بها ابن عنبة ان الطعن بنسب الشيخ "فحش" ولو اختلفنا في ما بيننا اي النصوص هي الصحيحة عن ابن عنبة سيبقى لدينا في النفس شيئاً من سلامة هذه المخطوطات من الدس.
>
> (27)

وانتبه اني اذكر ان من يقول هو ابن عنبة وان النسخة بخط الزبيدي فارجوا الانتباه.

الخلاصة

بعد ان استعرضنا نقاط الاخ المهندس رافع الدبي الطائي على بحث "التحقيق الجيلاني" نخلص الى مايلي:

1)أصاب الاخ في في بعض النقاط ولكنها بشكل عام لا تؤثر على نتيجة البحث واغلبها متعلق بالمنهجية وضرورة الالتزام باصول البحث عامة.

2) لم يطعن الاخ الكريم بنسب الشيخ عبدالقادر وهذه تحسب له.

3) اغلب الردود التي طرحها نتجت عن تفسير لنقاط البحث على غير معناها الواضح المقروء.

4) بعض الردود لا تنطبق على الحالة المرتبطة بها.

5) بذل الاخ المهندس جهدا مميزا وصرف من وقته ما اشكره جزيلا عليه، كما ان ما اثار الانتباه له من نقاط فتح افاقا جديدة في صلب الموضوع تصلح للزيادة على البحث الاول.

6) طرح الاخ المهندس في سياق النقاش نقاطا مميزة تخدم قضية النسب الجيلاني، وهذا من انصافه.

وأخيرا، اعيد تقديم الشكر للاخ المهندس رافع الدبي الطائي على ما قدمه من جهد في نقد البحث، واسال الله ان يجعله في ميزان حسناته، ولتمنى ان تكون ردودي محلا للقبول عنده وعند الاخوة المتابعين.

عبدالرحمن الزرعيني لحلوح الرفاعي

ذو القعدة 1438 هجري